مراقبون للخطوط وبطاقات لضمان الوصول لنهاية الخط

| عبد المنعم مسعود

تجاوبا مع ما نشرته جريدة الوطن من شكاوى حول إشكاليات النقل على خطوط ريف دمشق تم توزيع مشرفين على خطوط النقل في البرامكة مهمتهم ختم بطاقات سيارات الميكروسرفيس العاملة على كل من خطوط نقل الركاب إلى جديدة عرطوز والمعضمية.

وبيّن عبد الكريم مرعي مراقب خط نقل جديدة عرطوز أن مهمته تنحصر بختم بطاقة المركبة بالختم الأزرق إلى جانب توقيت وصولها إلى البرامكة مؤكداً أنه لا يقوم بختم آخر حتى تختم بطاقة المركبة في بداية الخط في الجديدة بالختم الأحمر.

ويبن مرعي أن أي إشكالية تواجهه المراقبين يتم التدخل فوراً من دوريات شرطة المرور المفرزة للخط.

بدوره أكد مراقب خط معضمية الشام في البرامكة سعيد النقاب أن مسؤوليتهم تنحصر بالتأكد من وصول السيارة إلى آخر الخط مبيناً أن ذلك يتم عن طريق البطاقة الخاصة بكل مركبة والتي تحمل اسم السائق ورقم المركبة وتاريخ اليوم المحدد وساعة انطلاق المركبة من بداية الخط في المعضمية.

ويوضح النقاب أن ذلك أدى إلى ضبط سيارات النقل على الخط فالسائق لا يمكنه التحرك في بداية الخط أو نهايته من دون ختم المراقب على البطاقة. مؤكداً وجودهم من الصباح وحتى العصر.

بدوره أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل في محافظة ريف دمشق بسام قاسم أن الإجراءات على خط جديدة عرطوز جاءت بناء على شكاوى المسافرين بعدم التزام السائقين بالوصول إلى نهاية الخط وبعد جولة برفقة رئيس فرع المرور ومدير تموين ريف دمشق ورئيس لجنة السير الفرعية والتي أفضت إضافة إلى الضبوط التي تم تنظيمها إلى تكليف لجنة السير الفرعية التي يرأسها مدير منطقة قطنا بتعيين مراقبين لخط الجديدة في بداية الخط ونهايته تقوم بمتابعة التزام السرافيس بالوصول إلى نهاية الخط.

وأكد قاسم أن كل سيارة لا تلتزم بذلك سيتم تنظيم الضبط اللازم وفرض الغرامة اللازمة من دورية شرطة المرور المكلفة بالتعاون مع آمر القطاع ومراقب الخط وفي حال تكرار المخالفة يتم رفع رقم السيارة واسم السائق إلى محافظة ريف دمشق ليصار إلى عدم تسليمه مخصصاته من المحروقات حتى يلتزم.

وأكد قاسم أنهم في طور تقييم التجربة مبيناً عبر المتابعة التي ستشمل جميع خطوط النقل في ريف دمشق من خلال فريق التتبع الميداني مؤكداً أن هذه الخطوة ستطبق على جميع الخطوط التي يوجد فيها عدم تقيد من السائقين.

وحول آلية الدفع لمراقبي الخطوط بين قاسم أن بدل الخدمة يدفع من السائقين للوحدة الإدارية التي تقوم بدورها بصرف الأجور إلى مراقبي الخطوط، على حين أكدت مصادر لـ«الوطن» أن عملية جباية الرسوم يقوم بها المراقبون بشكل مباشر من السائقين، ما يدفع للتساؤل عن إمكانية الاتفاق بين المراقبين والسائقين وفتح باب فساد جديد يفتحه التعامل المادي المباشر بين السائقين والمراقبين، لنصل إلى حال كأنك يا بوزيد ما غزيت.

١١ ملياراً لتنظيف بردى

وزير الإدارة المحلية: حضرنا ملف إجراء انتخابات محلية ويمكن إجراؤها على مراحل بدءاً من المناطق الآمنة

| محمد منار حميجو

كشف وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف أن الوزرة أعدت العدة وحضرت ملف إجراء انتخابات للمجالس المحلية، مضيفاً: فريق الوزارة يسعى بكل طاقته للبدء في إجراء انتخابات محلية وهذا يحتاج إلى قرار مشترك.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح مخلوف أن قانون الإدارة المحلية ليس له معنى من دون انتخابات ومشاركة المجتمع في اختيار من يمثله في المجلس المحلي، معتبراً أن أصل القانون انتخاب مجلس محلي من المجتمع نفسه.

وأضاف مخلوف: من الممكن اقتراح إجراء انتخابات الإدارة المحلية على عدة مراحل وهذا معمول به في العديد من دول العالم، موضحاً أنه من الممكن إجراء الانتخابات في المناطق الآمنة ومن ثم التوسع جغرافيا في إجرائها في المناطق الأخرى وبالتالي فإن كل الخيارات تدرس.

وأكد مخلوف أنه لا عودة للوراء وخصوصاً أن هناك قانون إدارة محلية عصرياً، مضيفاً: نحن ننتمي للمجتمع فإذا كان غير قادر على إخراج مجالس محلية فهذا يعتبر كارثة وبالتالي فإن الآلية هي الاعتماد على وعي الشعب في هذا المجال.

وكشف مخلوف عن آلية لوضع ضوابط لرئيس الوحدة الإدارية، مؤكداً أنه ليس من المعقول أن يكون رئيس الوحدة يحمل شهادة التاسع ومن ثم يتحكم بمهندسين أو بموظفين يحملون شهادات جامعية.

وفي موضوع آخر أعلن مخلوف خلال اجتماعه مع لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب أنه بتوجيه من الرئيس بشار الأسد تم في الأسبوع الماضي تخصيص ١١ مليار ليرة لإزالة التلوث من نهر بردى والفروع التابعة له، وذلك لتنظيف النهر والقضاء على الروائح.

وفيما يتعلق بخطة وزارة الإدارة المحلية أنه تم رصد ٣٧,٢ مليار ليرة لتأمين صيانة نحو ١٥٠٠ مدرسة واستكمال بناء المشافي وتأهيل مراكز صحية إضافة إلى تأهيل طرق تزيد على ألف كيلو متر.

وأضاف: إن الخطة شملت تأهيل مشاريع متعلقة بالصرف الصحي والبيئة وإصلاح أراض في مديرية الزراعة، مشيراً إلى استكمال بناء المناطق الصناعية والحرفية والتي أخذت أولوية في هذا المجال إضافة إلى التركيز في التوسع في خدمة المواطن.

وأكد مخلوف أن هناك زيادة في عدد باصات النقل الداخلي مشيراً إلى المشاريع المتعلقة بتطوير المصالح العقارية وأتمتة الصحائف.

وفيما يتعلق بموضوع القضاة العقاريين أكد مخلوف أن هناك مشروع قانون يتضمن إلحاق القضاة العقاريين بوزارة العدل معتبرا أن هذه الخطوة تساهم في تطوير هذا النوع من القضاء وخصوصاً أن السلطة القضائية قادرة على مراقبة ذاتها.

وفيما يتعلق بموضوع لجنة إعادة الأعمار أكد مخلوف أنه تم تخصيص ٥٠ مليار ليرة لها وهذا الرقم قابل للزيادة وذلك لأهميتها.

> ٥٠ مليار ليرة للجنة إعادة الأعمار

روسيا تمنح الطلبة السوريين ٢٠٠ منحة إضافية للدراسة في جامعاتها.. و٢٠٠ منحة إلى إيران

الفاهوم لـ«الوطن»: طلبنا تخصيص منح دراسية لطلاب الكليات الطبية.. وإيفاد المتميزين وفق اختصاصات محددة

| فادي بك الشريف

كشفت معاون وزير التعليم العالي لشؤون البحث العلمي سحر الفاهوم لـ«الوطن» عن اجتماع مهم عقدته الوزارة مع ممثل المركز الثقافي الروسي في سورية ومدير المركز الثقافي الروسي في لبنان إضافة إلى نائب رئيس المركز، لبحث آلية جديدة بالنسبة لإمكانية قبول الطلاب السوريين في الكليات الطبية للدراسة في الجامعات الروسية، وخاصة أن نظام التعليم في روسيا لا يسمح لطلاب الطبيات من أي دولة الدراسة في الكليات الطبية الروسية إلا إذا كان دارسا في روسيا على وجه التحديد وذلك تحت مبررات إتقان اللغة الروسية والتدريب على المنهاج الروسيا.

وأشارت الفاهوم إلى التباحث حول القضايا التي تهم التبادل الثقافي بين البلدين وعدد من الإشكاليات المتعلقة بالمنح، كاشفة عن طلب تخصيص عدد من المنح الجديدة لطلاب الكليات الطبية السورية للدراسة في الجامعات الروسية، منوهة بالاتفاق على دراسة هذا الموضوع وإمكانية تحديد معايير محددة أو فحص معين أو أي إجراء من شأنه قبول طلاب الكليات الطبية للدراسة في روسيا.

وبيّنت معاونه وزير التعليم العالي أنه تم التركيز على موضوع الطلاب المتميزين المتخرجين من مركز التميز والإبداع، وذلك عبر بحث إيفادهم بموجب اختصاصات محددة من الدولة ولجامعات مرموقة رفيعة المستوى في برامج الليزر والعلوم الطبية الحيوية وميغاترونيكس وتقنيات الحاسب، وبهدف إرسالهم إلى جامعات متميزة، مضيفة أن اللقاء كان مثمراً والتعاطي كان إيجابياً بامتياز مع المواضيع التي تم طرحها، مع الاتفاق على التعاون المستمر فيما يخص الطلاب الموفدين والمعيدين.

ولفتت الفاهون إلى أن الدفعة الأولى من الطلاب المتميزين تم إيفادها إلى روسيا والمقدر عددها بـ ٣٥ طالباً وطالبة، ويتم حالياً إيفاد الدفعة الثانية البالغ عددها ٥٠ طالبا وطالبة، منوهة بأن عدد الطلاب الذين يتخرجون في مركز التميز والإبداع يصل إلى ٦٠ طالبا وطالبة، والوزارة تتابع اتخاذ أي إجراءات لاستمرار تفوقهم وتميزهم، علما أن هؤلاء الطلاب يوفدون داخليا لتحضير الشهادة الجامعية ليصار بعد ذلك إلى إيفادهم خارجيا لإكمال تحصيلهم الدراسي.

وبينت معاونه الوزير أنه سيتم قريبا تعديل اتفاق التبادل الثقافي مع الجانب الروسي ليشمل ٤٥٠ منحة دراسية للطلاب السوريين في الجامعات الروسية، وذلك بعد الاتفاق على زيادة المنح بمعدل ٢٠٠ منحة روسية جديدة للطلاب السوريين، مشيرة إلى متابعة تسهيل إجراءات معاملات الموفدين إلى الخارج والعمل على تسريعها. وكشفت الفاهوم عن ٢٠٠ منحة للطلاب للدراسة في دولة إيران تشمل ١٠٠ منحة لكل من طلاب الماجستير والدكتوراه تم الإعلان عنها، إضافة إلى ١٠٠ منحة أخرى لحملة الشهادة الثانوية، ذاكرة أنه تم اختيار المعيدين والبعثات المطلوبة، وسيتم قريبا قبول بقية الطلاب بمن فيهم حملة الشهادة الثانوية ممن تنطبق عليهم الشروط للدراسة في سورية.

كما بيّنت معاون وزير التعليم العالي أن العدد الأكبر من المنح وإيفاد الطلاب هو إلى روسيا، لافتة إلى أن عدد المنح الصينية تقدر بـ٤٠ منحة سنويا، إضافة إلى منح سنوية إلى الهند وعدة دول تصدر إعلان الإيفاد إليها بشكل تدريجي.

هذا وتجرى المفاضلة الخاصة بمنح التبادل الثقافي على أساس مجموع درجات الطالب في الشهادة الثانوية العامة السورية بعد طي درجة مادة التربية الدينية و أن القبول النهائي للطالب يرتبط بموافقة الجهة المعنية في جمهورية روسيا الاتحادية. وفيما يخص منح الدراسات العليا فيجب أن يكون المتقدم من حاملي الجنسية العربية السورية وأن يكون غير موفد بموجب قانون البعثات العلمية وغير موظف أو حاصل على موافقة الجهة التي يعمل بها وأن يكون حاصلاً على إجازة جامعية بتقدير جيد على الأقل أو أن يكون حاصلاً على درجة الماجستير بتقدير جيد على الأقل للراغبين بدراسة الدكتوراه وأن تكون شهادة الإجازة الجامعية والماجستير إن وجدت صادرة عن إحدى الجامعات الحكومية في سورية ولا تقبل شهادات التعليم المفتوح والجامعات الافتراضية. كما أن الطلاب المقبولين وفق اتفاقيات التبادل الثقافي لا يعتبرون موفدين وفق قانون البعثات العلمية وبالتالي لا يتمتعون بالحقوق التي يتمتع بها الموفدون حيث تعد الدراسة وفق برامج التبادل الثقافي نفقة خاصة على حساب الطالب ولا يترتب عليه أي التزامات تجاه الدولة.

٤٥ ضبطاً بحق مطاعم شاورما مخالفة في حمص.. ولا تعديل على الأسعار

| حمص – نبال إبراهيم

عادت أسعار سندويش الشاورما لتحلق من جديد وخلال جولتنا على عدد من المطاعم ومحال بيع الشاورما بمختلف الشوارع والأحياء الحمصية كان اللافت قيام بعض أصحاب تلك المطاعم والمحال بالإعلان عن التسعيرة الجديدة لسندويشة الشاورما بمبلغ (٥٠٠ ليرة سورية) للعادية و٦٠٠ ليرة سورية «للدبل» دون الاكتراث لجميع الأنظمة والقوانين الناظمة بهذا الشأن، بينما اكتفى أصحاب بعض تلك المحال والمطاعم على رفع تسعيرة السندويشة من دون الإعلان عنها ليفاجأ الشاري برفع سعرها عند الشراء.

وأعاد بعض أصحاب المحلات ارتفاع السعر إلى أن سعر الفروج الحي ارتفع خلال اليومين الماضيين ارتفاعاً كبيراً تعدى الكيلو الغرام الواحد له مبلغ ٧٧٥ ليرة سورية، منوهين إلى أن السعر القديم للسندويشة (٣٠٠ – ٣٥٠ ليرة سورية) سيسبب خسارة لهم، قائلين باللهجة الحمصية ساخرين (يلي ما معو صاري لا ياكل شاورما وخلي الأنظمة والقوانين تطعميه).

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حمص محمود الصليبي أكد لـ«الوطن» عدم وجود أي تعديل على أسعار سندويش الشاورما والشيش بحيث يبقى سعرها يتراوح ما بين (٣٠٠ و٣٥٠ ليرة سورية).

وأكد الصليبي أن دوريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك الجوالة نظمت خلال الأيام القليلة الماضية أكثر من ٤٥ ضبطاً تموينياً بحق أصحاب عدد من المطاعم ومحال بيع الشاورما المخالفين بالمدينة وتم إغلاق محالهم ومطاعمهم أصولاً ودفعهم غرامة مالية مقدارها٢٥ ألف ليرة سورية لعدم التزامهم بالتسعيرة أو الإعلان عن السعر، كما تم سحب عدد كبير من عينات عشرات المطاعم والمحال، لافتاً إلى عدم ورود أي شكوى للمديرية بهذا الخصوص.

وبين صليبي أنه تم مؤخراً تفويض المديرية من المكتب التنفيذي في مجلس محافظة حمص والجهات ذات الصلة بإصدار أسعار سندويش الشيش والشاورما من المديرية ونشرة أسعار البيض والفروج بما يتناسب مع أسعار الفروج الحي، موضحاً أن سعر الشاورما والشيش سيتناسب طرداً وعكساً مع ارتفاع وانخفاض سعر الفروج الحي، مؤكداً أنه حتى تاريخه لم يطرأ أي تغيير على سعرهما وكل من يبع بسعر زائد حالياً تستوجب بحقه المخالفة أصولاً وإغلاق محله أو مطعمه.

حرمان عمال النظافة من نفقات العلاج لعدم وجود ضمان صحي

| عبير صيموعة

عدم وجود ضمان صحي لعمال النظافة حرم أربعة عمال نظافة في مجلس بلدية الرحا من نفقات العلاج ورتب عليهم أعباء تكاليفه بعد تعرضهم لإصابات خطرة أدى بعضها إلى قطع أوتار اليد جراء وجود زجاج وآلات حادة ضمن القمامة المجموعة كما أوقع مجلس البلدة بعجز أمام ترحيل القمامة في البلدة إضافة إلى بلدة مصاد التي تتبع إلى المجلس.

بدوره اعترف رئيس مجلس بلدة الرحا سعدو أبو راس بتردي الوضع البيئي في البلدة موضحاً أن النقص في عمال النظافة يعود إلى ما يتعرض له عمال النظافة من إصابات أثناء ترحيلهم للقمامة مع عدم وجود الضمان الصحي للعمال والذي يعود إلى عدم تشميل وزارة الإدارة المحلية بالضمان الصحي حتى تاريخه فضلا عن تدني الأجور والذي لا يتجاوز اجر العامل الواحد المقطوع ١٦ ألفاً و٥٠٠ ل. س للعامل المعين حديثا الأمر الذي أدى إلى عزوف المواطنين عن العمل كما فاقم وضع النظافة على مستوى بلدتي الرحا ومصاد.

ويؤكد أبو راس أن عدد عمال النظافة في البلدية لا يتجاوز الـ١٣ عاملاً «منهم أربعة عمال مصابين إضافة إلى معاناة البعض منهم من أمراض مزمنة» علماً أن بعضاً من عمال النظافة مكلفين كسائقين إضافة إلى عملهم والذين يقومون بترحيل قمامة ٥٠ ألف نسمة في كلتا البلدتين لافتا إلى توجب ترحيل ما يزيد على ١٥ طناً من النفايات يومياً وهذا ما يعجز عنه المجلس وخاصة مع عدد العمال القليل فضلاً عن عدم وجود سوى سيارة نظافة واحدة قديمة كثيرة الأعطال وجرار زراعي واحد إضافة إلى سيارة صغيرة يتم العمل على إصلاحها في الوقت الراهن.

حيث أشار رئيس البلدية إلى أنه تم طلب إعانة من المحافظة بمبلغ مليون ليرة وجرى تلزيم قطاع النظافة للقطاع الخاص والذي كان له الأثر الأكبر في تحسين الواقع البيئي خلال الأيام القليلة الماضية مؤكداً ضرورة تلزيم النظافة للقطاع الخاص مركزيا ليتسنى للمجلس متابعة ترحيل أكوام القمامة والحد من عملية تراكمها إضافة إلى ضرورة منح مجلس بلدية الرحى إعانة لشراء سيارات قمامة عدد ٢ ورفد البلدية بسيارات عن طريق الإعارة أو الندب لافتاً إلى أن أهم المطالب تكمن بزيادة عدد عمال النظافة بما يتناسب مع عدد السكان في بلدتي الرحا ومصاد.

ويضيف أبو رأس إنه للعمل على تحسين الواقع الخدمي في كلتا البلدتين يجب دعم المجلس بإعانات مالية على الموازنة الذاتية وتأمين سيارة خدمة جديدة ودراجة نارية لتخديم عمل القسم الفني في البلدية لمتابعة رخص البناء وقمع المخالفات مؤكداً أن جميع تلك المطالب جرى تسطيرها ضمن كتاب رسمي جرى توجيهه إلى المحافظة وإلى وزارة الإدارة المحلية.

«حبوب اللاذقية» تكسب وقتاً بـ١١٠ ملايين ليرة

| اللاذقية– عبير سمير محمود

أكد مدير فرع المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب في اللاذقية ربيع مروة أن الفرع كسب وقتاً في تفريغ البواخر ما تفوق قيمته ٢٢٥ ألف دولار (١١٠ ملايين ليرة سوريّة تقريباً)، وذلك منذ بداية العام الحالي وحتى ٢١ من تشرين الثاني.

وأوضح مروة في تصريح خاص لـ«الوطن» أن عملية كسب الوقت المحققة تعتبر دخلاً حقيقياً لخزينة الدولة السورية تدفع بالقطع الأجنبي، فالمؤسسة غير ربحية وكل أمورها تنطوي تحت بند العجز التمويني كمؤسسة مدعومة تموينياً لأن مادة القمح هي مادة تموينية، والإيرادات الوحيدة هي عبر كسب الوقت وربحية إنتاج السيارات كون المؤسسة لا تنقل عبر القطاع الخاص.

وأوضح مدير فرع الحبوب أنه عند ورود باخرة تزن حمولتها حوالي ٢٥ ألف طن يجب أن يتم تفريغها بعشرة أيام، وفي حال تجاوز المدة النظرية المحددة تدخل المؤسسة في غرامات التأخير وغالباً ما تكون ٦ آلاف دولار عن كل يوم تأخير لهكذا حمولات، على حين إذا تم تفريغ الحمولة بأقل من الأيام العشرة فإن كل يوم يحصل على نصف الغرامة أي ٣ آلاف دولار، ما يحقق كسب الوقت بعدد الأيام التي تم توفيرها من أيام التفريغ النظري مضروباً بقيمة كسب الوقت.

وأضاف مروة أن الفرع حقق وفراً في إنتاجية السيارات الشاحنة التي تعمل على نقل القمح ، بقيمة تفوق ٢١ مليون ليرة سوريّة، منذ شهر كانون الثاني حتى ٢١ من تشرين الثاني من العام الجاري، مبيناً انه تم احتساب الوفر بعد خصم راتب السائق وجميع التعويضات من حوافز إضافية وغيرها من محروقات ونفقات صيانة من إجمالي دخل السيارة لينتج صافي الربح أو ما يسمى الوفر أوصافي الخسارة حسب الإنتاجية هذا الربح يعود لنشاط سائقي هذه السيارات وإحساسهم بالمسؤولية تجاه مؤسستهم ووطنهم على حد سواء.

وذكر مروة أن عملية التفريغ ترتبط بعناصر المؤسسة العامة للحبوب والشركة العامة للمرفأ وشركة المطاحن ومديرية الجمارك ومؤسسة السكك الحديدية، حيث يتم العمل بين هذه العناصر بشكل متكامل لمدة ٢٤ ساعة طوال فترة تفريغ أي باخرة ومهما كانت الظروف الجوية.

من جهة ثانية أكد مروة أنه مع اهتمام الوزارة بأتمتة أعمال مؤسسة الحبوب ، يقوم فرع اللاذقية بتنفيذ برنامج الشراء الذي يسمح بمراقبة نوع وثمن وكمية البضاعة المسلمة من الفلاح.

وأضاف: تتم مراقبة دوام العاملين عبر برنامج الإدارية، وذلك بأرشفة ذاتياتهم ما يسهل البحث عن أي قرار يخص العاملين.

بالإضافة لبرنامج الشحنيات الذي يسمح بمراقبة الأوزان والمطابقة بين الجهات الشاحنة والمستلمة بشكل لحظي.

وأكد مروة على أن المؤسسة تسعى لزيادة الطاقة التخزينية في الفرع عن طريق بناء توسع في صومعة الشهيدة مروة إبراهيم للاستفادة من البنى التحتية للبناء القديم وصيانة صومعة المرفأ، مشيراً إلى أن هدف المؤسسة هو تأمين القمح وإيصاله للمطاحن سواء عن طريق شراء الفائض عن حاجة المزارعين أو بالاستيراد من الدول وخاصة الصديقة لتعزيز المخزون الاستراتيجي.

وأكد مروة أن فرع اللاذقية يعتبر فرعاً للاستيراد والتصدير والشراء كون المحافظة غير منتجة لمحصول القمح بكميات استراتيجية، مبيناً أن عمليات الشراء لهذا العام فاقت التوقعات بالكميات المسوقة والتي بلغت أضعاف الكميات في السنوات الخمس الماضية.

والأمر يعود لوعي المواطن السوري ومساهمته في صناعة رغيف الخبز كما ذكر مروة.

مضيفاً أن الدعم الحكومي للفلاح من خلال تذليل العقبات وجميع المعوقات التي ظهرت أثناء عمليات استلام الموسم، ورفع سعر الطن الواحد إلى ١٤٠ ألف ليرة للدرجة الأولى من الأقماح وكذلك تأجيل سداد القروض الزراعية وتأمين وسائط النقل المجانية لنقل المحصول إلى المؤسسة بكافة فروعها.

وحول آلية عملية الاستيراد بيّن مروة أن تفريغ البواخر يتم على مراحل حيث يقوم الفرع بتشكيل لجنة من الخبراء والمهندسين للتحليل وسحب عينات من البضاعة للتأكد من عدم وجود آفات زراعية تؤثر على زراعة القمح في سورية كما يتم التحليل للتأكد من صلاحية المادة للاستهلاك البشري من جهة وملائمته لمواصفات الطحين من جهة ثانية، مؤكداً أن القمح مادة رئيسية في النظام الغذائي اليومي لأهالي اللاذقية كما كل سورية.

١٦٠ مليون ليرة رسوم توثيق عقود في المصالح العقارية بحماة

| حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّن مدير المصالح العقارية في حماة محمد سليمان حمود، عن توثيق ٢٤٤١٧ عقداً عقارياً هذا العام لغاية الشهر الماضي، وبلغت الرسوم المستوفاة مقابل المعاملات في مكاتب التوثيق الـ١٦ في حماة ومناطق المحافظة ١٥٩,٨ مليون ليرة.

كما أنجزت المديرية خلال الفترة ذاتها ١١٤١٩٥ بياناً عقارياً، إضافة إلى ٥٢٥٠ طلباً للسندات والمطابقات و٣٠٢٥ طلب صورة مصدّقة من مستودع المحفوظات عن عقد التملّك.

وأكد حمود أن مديرية المصالح العقارية أمنت الربط الشبكي مع المديرية العامة عبر شبكة تبادل المعطيات في كل من مدينة حماة ومناطق محردة– مصياف– السقيلبية– سلمية وإرسال التعاميم والبلاغات الكترونياً من المديرية العامة باستخدام البريد الالكتروني الداخلي مستفيدة من إمكانية حماية المستندات الكترونياً.

وقال: وهناك مساعٍ إلى إمكانية تبادل جميع الوثائق، التي تعتمدها المديرية العامة والمديريات الفرعية في جميع المحافظات، وهذا من شأنه اختصار الوقت والجهد، والابتعاد عن التبادل الورقي، الذي يستغرق وقتاً.

موضحاً أن الهدف هو الوصول إلى تقديم خدمة عقارية مؤتمتة للمواطنين ، كلما تم الانتهاء من إدخال أي منطقة من المناطق العقارية، وإحصاء الوثائق غير المؤرشفة لوضع مخطط زمني لأرشفة جميع وثائق المديرية.

وتحدث حمود عن ضرورة تأمين مقرات دائمة للدوائر الفرعية ومناسبة، لأن الحالية مستأجرة ولا تفي بالغرض المطلوب، وعن ضرورة رفدها بالكادر الفني والحقوقي والإداري لوجود نقص في اليد العاملة وإعداد دراسة لتطوير دائرة المساحة ورقمنة المخططات النهائية، للحفاظ على المخططات المساحية، ومواكبة التطوير والتحديث، وتأكيد العمل باللصيقة العقارية وهو حافز للعاملين في المديرية، ورفدنا بالسيارات اللازمة لأعمال التجميل وإزالة الشيوع، وإذا لم يتم ذلك إجراء الصيانات اللازمة للسيارات الموجودة.